

التعليم التقني تحديات وآمال

الأستاذة / جميلة متعب شيهان العيادة

موظفة بإدارة تعليم الجوف / مكتب تعليم سكاكا بنات

التعليم التقني تحديات وآمال

ملخص

لما كان رأس المال البشري يشكل أداة وهدف للتنمية الشاملة وجب علينا الاهتمام به وخاصة من الناحية التعليمية إذ أن التعليم هو الركيزة الأساسية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي عصرنا الحاضر أصبح التوجه الأكبر نحو التعليم التقني والذي يشكل قاعدة أساسية في التنمية الاقتصادية ومن شأنه محاربة البطالة بشكل كبير إذ أنه يساعد على استيعاب مخرجات التعليم العام وتدريبهم وإعدادهم بالشكل الأمثل ليصبحوا مؤهلين لشغل العديد من الوظائف التي يحتاجها سوق العمل بما يحقق الاكتفاء الذاتي والقدرة على النهوض بالصناعة والوطنية.

وعليه فإن هذه الدراسة تلقي الضوء على أهم الصعوبات التي تواجه التعليم التقني في بلدنا العربية مع وضع مقترحات لمواجهة تلك الصعوبات.

وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها:

١. غياب مفهوم التعليم الفني والتقني في مجتمعاتنا العربية، بل وإن العديد من أولياء الأمور يستشعرون الحرج في إلحاق أبنائهم بمثل هذا النوع من التعليم.
٢. الفصل بين التعليم العام أو الثانوي والتعليم التقني بعد المرحلة المتوسطة أو الاعدادية أو من أهم الأسباب التي تؤثر بالسلب على آراء أفراد المجتمع تجاه هذا النوع من التعليم.
٣. ضعف التعليم التقني في بعض بلداننا العربية مما يجعل مخرجات هذا التعليم غير ملائمة لمتطلبات سوق العمل.
٤. استعانة القطاع الخاص بالعمالة الخارجية المدربة والعزوف عن اللجوء للموارد البشرية من مخرجات التعليم التقني المحلي من أهم الأسباب التي أدت إلى تلك التحديات التي يواجهها التعليم التقني.
٥. انخفاض نسبة التعيينات للشباب من خريجي التعليم التقني هي من أهم أسباب العزوف عن الالتحاق به.
٦. من أهم الصعوبات التي يواجهها التعليم التقني أيضاً قلة أعداد الكوادر المدربة في مراكز وهيئات التدريب المهني مما ينعكس سلباً على مستوى مخرجات هذا التعليم.

وعليه توصي الباحثة بما يلي:

١. العمل على نشر مفهوم التعليم التقني من خلال وسائل الاعلام المتعددة في بلدنا العربية بغية تصحيح المفهوم وإبراز أهمية هذا النوع من التعليم في دعم اقتصاد البلاد وذلك من خلال ضرب امثلة للعديد من الدول الأوروبية المتقدمة في مثل هذا النوع من التعليم.
٢. تطوير مناهج التعليم التقني وربطها بسوق العمل، والتنسيق مع القطاع الخاص لاستقطاب تلك المخرجات والعمل على تدريبها وتطويرها.
٣. توسيع قاعدة التعليم التقني في بلدنا العربية من خلال توفير مراكز وهيئات التدريب المختلفة.

٤. الاهتمام بالصناعات والمشروعات الصغيرة القائمة على مخرجات التعليم التقني والتي من شأنها الارتقاء بالاقتصاد الوطني لدولنا العربية.
٥. السعي لعمل الاحصاءات والاستبيانات اللازمة لحصر اعداد مؤسسات التعليم التقني وما بها من طلاب بغية التوسع في إنشاء تلك المؤسسات الداعمة لهذا النوع من التعليم.
٦. الشراكة مع القطاع الخاص للإلمام بحاجة سوق العمل والوقوف على مدى رضا القطاع الخاص بمخرجات هذا التعليم.
٧. أن يحظى طلاب هذا التعليم بتدرج وظيفي كأمثالهم من أرباب التعليم العام.